

التقرير السنوي 2011

بيانات عامة

الاسم الاجتماعي	البنك التونسي للتضامن
الشكل القانوني	شركة خفية الاسم
المقر الاجتماعي	56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البلفيدير
الهاتف	71 844 040
الفاكس	71 845 537
موقع الواب	www.bts.com.th
البريد الإلكتروني	bts@email.ati.th
تاريخ التأسيس	22 ديسمبر 1997
المدة	99 سنة
السجل التجاري	B1162031997
المعرف الجبائي	614662 X A M 000
رأس المال	40 000 000 دينار
السنة المحاسبية	من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر من كل سنة
الغرض الاجتماعي	بنك شامل بمفهوم القانون عدد 65-2001 بتاريخ 10 جويلية 2001 حول مؤسسات القرض
النظام الجبائي	القانون العام

توزيع رأس المال وحقوق التصويت

يتوزع رأس مال البنك إلى غاية 31 ديسمبر 2010 بين أسهم تخول حقوق تصويت

كما يلي:

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ	%
تونسيون	4 000 000	40 000 000	100,0000
الدولة	1 550 200	15 502 000	38,7550
الأشخاص المعنويون العموميون	600 100	6 001 000	15,0025
الأشخاص المعنويون الخواص	252 200	2 522 000	6,3050
الأشخاص الطبيعيون	1 597 500	15 975 000	39,9375
أجانب	0	0	0,0000
المجموع	4 000 000	40 000 000	100,00000

شروط حضور الجلسات العامة العادية

يمكن لكل مساهم يمتلك بمفرده على الأقل 10 أسهم أو تم تفويضه من طرف عدد من المساهمين يمتلكون على الأقل هذا العدد من الأسهم حضور إجتماعات الجلسة العامة أو إنابة من يمثلهم شريطة ترسيم اسمه بدفتر الشركة قبل الموعد المقرر لعقد الاجتماع بخمسة أيام، ويتم الاستدعاء إلى الجلسة العامة بالطرق القانونية.

مجلس الإدارة

* رئيس مجلس الإدارة : السيد حافظ الغربي (تم تعويضه بالسيد محمد كعنيش)

* الأعضاء :

- السيدة أمال الزواي

- السيد فارس بوزيد

- السيد رضا الخلفاوي

- السيد نجيب الشعار

- السيد محمد النادري

- السيد رشاد محجوب

- السيد سمير لزعر

- السيدة فاطمة بربوش

* مراقب الدولة : السيد فيصل السطنبولي

* مراقبا الحسابات : السيدان سليم فريعة وحسين قمره عن مجمع DDF

- السيد عبد الرزاق الصويغي : الشركة العامة

للتصرف والتدقيق IMAC

الفهرس

الصفحة	
6	1 - الظروف الاقتصادية العالمية
8	2 - الظروف الاقتصادية الوطنية
12	3- النشاط البنكي
16	1-المصادقات على القروض
19	2-القروض المنجزة
21	3-الإستخلاص
24	4-النزاعات
26	4 - الموارد البشرية والتنظيم وعلاقة البنك بالمحيط
27	الموارد البشرية
28	التنظيم والإعلامية
29	علاقة البنك مع المحيط
30	5 - القوائم المالية
31	الموازنة
32	التعهدات خارج الموازنة
33	قائمة النتائج
34	قائمة التدفقات النقدية
35	6- تقرير مراقبي الحسابات
42	7- مشاريع قرارات الجلسة العامة العادية

1- الظروف الاقتصادية العالمية

2- الظروف الاقتصادية الوطنية

عرف الاقتصاد التونسي، في سنة 2011 ظرفا اقتصاديا صعبا للغاية، سواء على مستوى الوضع الداخلي تبعا لثورة 14 جانفي التي اتسمت بالإضرابات وبالمطالب الاجتماعية، أو الوضع الخارجي جراء تداعيات أزمة الدين العمومي في منطقة الأورو والثورة الليبية وخاصة على الصادرات والنشاط السياحي. وهكذا أفضى انخفاض النشاط في أغلب القطاعات، لاسيما المناجم وتحويل الفسفاط والمحروقات والسياحة والنقل إلى نمو اقتصادي سالب، أي 1,8 % مقابل 5% في سنة 2010 وبدون اعتبار قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي عرف تقدما لقيمه المضافة بـ 9,2 % بحساب الأسعار الحقيقية مقابل انخفاض بـ 8,7 % في سنة 2010، كان النمو سالبا بـ 2,6 % مقابل نسبة موجبة قدرها 4 % تم تسجيلها في العام السابق. ومن ناحية الطلب، تضرر النمو الاقتصادي من جهة بانخفاض الطلب الداخلي وخاصة الاستثمارات كما يدل عليه تقلص واردات سلع التجهيز والاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك الاستهلاك الخاص الذي شهد تباطؤا، ومن جهة أخرى، بتراجع الطلب الخارجي المتأتي من البلدان الأوروبية خلال الأشهر الأخيرة من السنة. وقد تزامن تباطؤ نسق الصادرات من السلع والانخفاض الملموس للمقاييس السياحية بالعملة الأجنبية مع ارتفاع حاد لواردات الطاقة والمواد الغذائية، نتيجة تصاعد الأسعار الدولية كما يعكس ذلك تفاقم العجز الجاري لميزان المدفوعات والذي بلغ 7,4 % من إجمالي الناتج المحلي مقابل 4,8 % في سنة 2010 وعلاوة على ذلك، أدت صعوبة تعبئة الموارد الخارجية وانخفاض دفقات الاستثمارات الأجنبية إلى تقلص مستوى الموجودات من العملة الأجنبية. كما ساهم ارتفاع الأسعار العالمية في ظهور ضغوطات على أسعار بعض المواد، وخاصة الغذائية وكذلك في احتداد الضغوط على المالية العمومية نتيجة ازدياد دعم الدولة للأسعار، مع عجز في الميزانية بلغ 3,8 % من إجمالي الناتج المحلي مقابل 1,3 % في سنة 2010.

الفلاحة والصيد البحري

استفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال موسم 2010-2011 من الظروف المناخية الملائمة التي ساهمت في تحصيل نتائج مرضية إجمالا، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب الذي تضاعف وزيادة ليبلغ 23 مليون قنطار.

وبخصوص الموسم الفلاحي 2011-2012، فقد انطلق في ظروف مناخية طيبة مع أمطار هامة تجاوزت المعدلات المسجلة في الموسم المنقضي وخاصة بالنسبة لمنطقتي الشمال

والجنوب الشرقي. ومن المنتظر أن تسجل جملة الأنشطة الفلاحية مسارا ملائما، لاسيما الزراعات الكبرى والأشجار المثمرة وتربية الماشية.

الصناعة :

بعد أن شهد تراجعا ملموسا خلال الأشهر الأولى من سنة 2011، انتعش النشاط الصناعي تدريجيا لكن مع تعرضه لتأثير تباطؤ الطلب الخارجي المتأتي من منطقة الأورو وبالفعل، عرف مؤشر الإنتاج الصناعي نهاية شهر نوفمبر 2011 انخفاضا بـ (3,2) % مقابل تقدم بـ 7,8 % (بالنسبة لنفس الفترة من العام السابق شمل بالخصوص قطاعي المناجم (57,1) % والطاقة 5 % (يما تراجع إنتاج الصناعات المعملية. (1,1) %) وكان تقلص إنتاج المناجم ومشتقات الفسفاط جراء الانقطاعات المتتالية للنشاط في هذين القطاعين، وراء عدم الاستفادة من المستوى المرتفع للأسعار في السوق الدولية وهو ما ترتب عنه خسائر هامة على مستوى عائدات التصدير.

التوظيف :

اتسمت سوق الشغل في سنة 2011 بازدياد البطالة التي شملت حوالي 800 ألف شخص، تبعا لفقدان 140 ألف موطن شغل جراء انقطاع الإنتاج في بعض قطاعات النشاط وغلق مؤسسات اقتصادية، وكذلك لانخفاض الاستثمارات فضلا عن التدفق المتزايد للخريجين الجدد 80 ألف طالب شغل وهكذا، انتقلت نسبة البطالة من (13 % إلى حوالي 20 %)، بين سنة وأخرى. ومثل الشباب ما بين 15 و 29 سنة، على وجه الخصوص (72 %) من العدد الجملي للعاطلين عن العمل، فيما تقدر نسبة بطالة خريجي التعليم العالي بـ (34%).

السيولة المصرفية

تواصل تقلص سيولة البنوك الذي تم تسجيله منذ بداية سنة 2011 وذلك خلال الربع الأخير، نتيجة الآثار التقييدية التي سلطتها كل العوامل الذاتية للسيولة باستثناء الحاصل الصافي للإدارة المركزية.

وسجل صافي الأصول على الخارج، الذي بلغ 6.811 مليون دينار خلال الربع الأخير من سنة 2011 انخفاضا بـ 197 مليون دينار بالمقارنة مع الثلاثي السابق وسلط بذلك أثرا تقييديا على

السيولة المصرفية. وقد اتسم مسار هذه الأصول، بالخصوص، بانخفاض صافي الموجودات من العملة الأجنبية بـ 280 مليون دينار الناتج عن تقادم العجز الجاري خلال الثلاثي قيد الدرس والذي تزامن مع تسديد أقساط الدين الخارجي وضعف الموارد بالعملة الأجنبية، المعبئة لدى المقرضين الأجانب وذلك بالمقارنة مع الثلاثي السابق.

المدفوعات الخارجية:

أسفر الميزان العام للمدفوعات في سنة 2011 عن عجز قدره 2.391 مليون دينار مقابل 274 مليون في سنة 2010، وهو تدهور نتج عن الأثر المتطافر لتوسع العجز الجاري وتقلص فائض ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية.

وبعد أن أفرز عجزا قدره 2.149 مليون دينار خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2011 عرف الحاصل السالب للميزان العام للمدفوعات على هذا الأساس مزيدا من التقادم. وبالفعل، أسفر الثلاثي الرابع عن عجز قدره 242 مليون دينار وهي نتيجة تعزى إلى المستوى المرتفع للعجز الجاري المسجل خلال هذا الثلاثي 1.430 مليون دينار، فيما بقي فائض ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية في مستوى طيب 1.188 مليون دينار حيث مكن من تغطية الحاصل السالب للمدفوعات الجارية بواقع 83,1 %.

تطور سعر صرف الدينار :

سجل سعر صرف الدينار في السوق ما بين البنوك، بالمقارنة مع نهاية سنة 2010 وفي موفى شهر ديسمبر 2011، انخفاضا بـ (9,7%) إزاء آليان اليابان و (4,1%) تجاه الدولار الأمريكي و (1,6%) مقابل الدرهم المغربي و (0,8%) تجاه الأورو.

3- النشاط البنكي

انعكست الظروف الإستثنائية الصعبة التي عاشتها البلاد سنة 2011 على نشاط البنك الذي شهد ارتفاعا كبيرا في عدد المطالب الواردة عليه الذي بلغ 26485 مطالبا درست منها مصالح البنك 24896 مطالبا. ورغم انكماش موارده المالية التي سجلت تراجعا ملحوظا بسبب تقلص نسبة إستخلاص قروض المشاريع الصغرى وانخفاض الأموال المسترجعة من قبل الجمعيات التتموية، واصل البنك خلال سنة 2011 المصادقة على قروض تمويل المشاريع بنسق حثيث. ويمكن استعراض المحاور الهامة التي ميزت نشاط البنك خلال سنة 2011 في ما يلي:

- الموافقة على إسناد 11 522 قرض بمبلغ 108 م.د وإحداث 19 660 ألف موطن شغل،
- تراجع المصادقات التي تخص الشريحة الجامعية بشكل ملحوظ مقارنة بسنة 2010،
- تراجع نسبة المصادقات بالنسبة لقطاع الفلاحة رغم العوامل المناخية الجيدة،
- إسناد حوالي 40 ألف قرض صغير بمبالغ جميلة تقدر بحوالي 44 م.د ويعزى التراجع المسجل في نشاط إسناد القروض الصغيرة أساسا إلى:
- عمليات الحرق أو السرقة التي تعرضت لها بعض مقرات الجمعيات التي حالت دون الشروع في تنفيذ برنامج عملها لسنة 2011 (31 جمعية)؛
- إستقالة أو تخلي بعض الهيئات المديرة المشرفة على الجمعيات؛
- الظروف الأمنية الصعبة التي حالت دون إستعادة عديد الجمعيات لنشاطها؛
- إحتجاجات أعوان القروض العاملين بالجمعيات والمطالبة بتوضيح مسارهم المهني.

- تراجع مؤشرات إستخلاص القروض بالنسبة لمنظومتنا المشاريع الصغرى والقروض الصغيرة، حيث بلغت النسبة العامة للإستخلاص على التوالي 67% و 83,9%. مقابل ذلك ارتفعت النسبة العامة لاستخلاص الحاسوب العائلي من 86.9% سنة 2010 إلى 88.4% سنة 2011 .

حوصلة لنشاط الإقراض:

2011	2010		
11 522	11 417	المشاريع الصغرى	عدد المصادقات

39 769	76 599	القروض الصغيرة	مبلغ المصادقات (مليون دينار)
3 374	4 700	الحاسوب العائلي	
108,212	104,751	المشاريع الصغرى	
44,900	83,800	القروض الصغيرة	النسبة العامة لإستخلاص القروض
4,036	5,6	الحاسوب العائلي	
%67	%69	المشاريع الصغرى	
% 83,9	%88,2	القروض الصغيرة	
%88	%87	الحاسوب العائلي	

نتائج ومؤشرات الإستغلال لسنة 2011 :

النتائج البنكية الصافية :

حقق البنك خلال سنة 2011 ناتجا بنكيا صافيا بـ 13 800 ألف دينار مقابل 13 858 ألف دينار خلال سنة 2010 مسجلا بذلك تراجعا طفيفا بمبلغ قدره 58 ألف دينار أي بنسبة تراجع 0,4 %.

نتيجة الإستغلال :

سجل البنك خلال سنة 2011 نتيجة إستغلال سلبية قدرت بـ 3 639 أ.د مقابل 793 أ.د في السنة الماضية ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى العوامل التالية:

- ارتفاع مبلغ مخصصات المدخرات بعنوان سنة 2011 إذ بلغ 4 463 أ.د مقابل 949 أ.د نتيجة تراجع إقبال الحرفاء على الاستخلاص؛
- تطور أعباء الأجور من 7 925 ألف دينار خلال سنة 2010 إلى 9 107 أ.د بزيادة قدرها 1 182 أ.د.

النتيجة الصافية:

- تبعا لما تقدم، سجلت سنة 2011 نتيجة صافية سلبية بلغت 3 415 ألف دينار مقابل نتيجة صافية إيجابية بـ 566 ألف دينار سنة 2010.

مبلغ التغيير (%)		2011	2010	(المبلغ بالآلاف دينار)
9,5	57 669	665 938	608 269	مجموع الأصول
<8,1>	<3 672>	41 837	45 509	مجموع الأموال الذاتية

<86,6>	<658 938>	624 101	562 760	مجموع الخصوم
<1,1>	<173>	15 168	15 341	مجموع إيرادات الاستغلال البنكي
<0,4>	<58>	13 800	13 858	الناتج البنكي الصافي
14,9	1 182	<9 107>	< 7 925 >	أعباء الأعوان
<503,0>	<2 849>	<3 415>	566	النتيجة الصافية
<49,1>	<2 589>	<2 689>	5 278	السيولة المالية في نهاية السنة

I. المصادقات على القروض:

واصل البنك خلال سنة 2011 المصادقة على تمويل المشاريع الصغرى ليبلغ عدد القروض المسندة 11522 مقابل 11400 سنة 2010 أي بزيادة طفيفة تتأخر 1% . أما بالنسبة لمنظومة القروض الصغيرة وقروض الحاسوب العائلي فقد شهدت تراجعا ملحوظا مقارنة بسنة 2010 ، ويعزى هذا التباين إلى طبيعة القروض زمن الأزمات الاجتماعية حيث تشهد انخفاضا إراديا على عكس قروض الاستثمار التي يتوجب تفعيلها والتشجيع عليها لما لها من قدرة على المساهمة في خفض وتيرة البطالة

2.1- توزيع مصادقات المشاريع الصغرى حسب الجهات:

إستفادت الجهات الشرقية بحوالي 60% من عدد المصادقات بالنسبة للمشاريع الصغرى ومقابل ذلك شهدت هذه المصادقات انخفاضا ملحوظا بالجهات الغربية للبلاد مقارنة بسنة 2010 بسبب الإضطرابات التي تعرضت لها الخلايا الجهوية للبنك بكل من قفصة وسيدي بوزيد والقصرين والتي لم تتمكن من مباشرة عملها لعدة أيام. وعلى سبيل الذكر بقيت خلية البنك بالقصرين مغلقة لمدة تجاوزت الأربعة أشهر.

الجهات	المصادقات 2010	المصادقات 2011	الكلفة الجمالية (د.م) 2010	الكلفة الجمالية (د.م) 2011
الشمال الشرقي	4 130	4 621	56,9	69,15
الوسط الشرقي	1878	1 902	30,5	29, 52
الجنوب الشرقي	825	920	10,2	10,9
مجموع الجهات الشرقية	6 833	7 443	97,6	109,57
الشمال الغربي	1 748	1 454	19,097	14,11
الوسط الغربي	1619	1 441	20,94	16,27
الجنوب الغربي	1200	1 184	14,8	13,94
مجموع الجهات الغربية	4567	4 079	54,83	44,32
المجموع العام	11400	11522	152,83	153,89

2.3- توزيع القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات حسب الجهات:

سجلت حصة الجهات الغربية تراجعا من مبالغ القروض المسندة من 52,4% خلال سنة 2010 إلى 49,5% سنة 2011 نتيجة توقف عديد الجمعيات بولايات القصرين وسدي

بوزيد والكاف عن إسناد القروض بسبب الضغوطات الإجتماعية والظروف الأمنية التي شهدتها هذه الولايات.

الجهات	سنة 2010 (%)	سنة 2011 (%)
الشمال الشرقي	21,6	22,7
الوسط الشرقي	17,7	18,7
الجنوب الشرقي	8,3	9,2
الجهات الشرقية	47,6	50,5
الشمال الغربي	21,8	17,9
الوسط الغربي	19,3	20,2
الجنوب الغربي	11,3	11,4
الجهات الغربية	52,4	49,5

4.1 - التوزيع القطاعي للمشاريع الصغرى بين سنتي (2011/2010) :

شهد قطاع الفلاحة انخفاضا ملحوظا سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 رغم العوامل المناخية الجيدة، ويعزى هذا الانخفاض إلى صعوبة التنسيق مع الهياكل الفنية للفلاحة واستحالة زيارة مناطق فلاحية بعيدة نظرا للمناخ الاجتماعي غير المناسب.

القطاع	2010		2011		التطور (%)
	عدد المشاريع	حجم الإستثمار (م د)	عدد المشاريع	حجم الإستثمار (م د)	
صناعات تقليدية	290	2,25	259	2,8	-0,04
مهن صغرى	3 043	39,48	4 087	49,6	34,31
فلاحة	1 940	28,4	1 149	15,97	-40,77
خدمات	6 127	82,41	6 027	86,37	-1,63
المجموع	11 400	152,6	11 522	153,9	1,07

5.1- التوزيع القطاعي للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات :

استأثر قطاع الفلاحة بنسبة 41,3% والتجارة بنسبة 23% من مجموع تدخلات منظومة القروض الصغيرة.

القطاعات	سنة 2010 (%)	سنة 2011 (%)
الخدمات	8,6	7,6
المهن الصغرى	14,2	14,1
الفلاحة	41,3	41,5
الصناعات التقليدية	4,4	5,2
التجارة	23,1	22,5
تحسين ظروف العيش	8,4	9,1

6.1- توزيع مصادقات المشاريع الصغرى حسب النوع الاجتماعي :

تراجعت حصة المرأة بالنسبة للمشاريع الصغرى خلال سنة 2011 بنسبة 25 % على مستوى المصادقات وحجم الاستثمار، نظرا للوضع الأمني الصعب الذي عاشته البلاد.

النوع الاجتماعي	المصادقات 2010	المصادقات 2011	التطور النسبي %	الكلفة الجمالية (د.م) 2010	الكلفة الجمالية (د.م) 2011	الحصة %
الرجل	7 710	8779	+13,8%	106, 56	119, 58	12,2 %
المرأة	3 690	2743	-25%	46, 046	34, 33	-25 %
المجموع	11 400	11 522	100	152,608	153,91	100

7.1- توزيع مصادقات المشاريع الصغرى حسب المستوى التعليمي :

لم تحظ شريحة الباعثين من حاملي الشهادات العليا خلال سنة 2011 بالنسبة الأكثر حيث بلغت حصتها حوالي 20 % من عدد المصادقات نظرا لتوجه أكثر للمطالبة بالتشغيل في الوظيفة العمومية.

المستوى التعليمي	المصادقات 2010	المصادقات 2011	التطور النسبي %	الكلفة الجمالية (د.م) 2010	الكلفة الجمالية (د.م) 2011	التطور النسبي %
	345	200	-42%	3,023	1,703	-43%
ابتدائي	3 121	3 822	+22%	28, 471	37, 882	+33%
ثانوي	4 591	5 215	+13%	48,454	61,448	+26%
تعليم عالي	3 343	2 285	-31%	72,658	52,885	-27%
المجموع	11 400	11 522	+1%	152,608	153,91	+1%

ويبقى من أولويات البنك الحرص على الرفع من هذه الحصة لتعزيز مساهمته في تشغيل حاملي الشهادات العليا عن طريق العمل المستقل والإنتصاب للحساب الخاص خصوصا في المجالات المجددة وذات القيمة المضافة.

II. القروض المنجزة:

شهدت سنة 2011 ارتفاعا ملحوظا في وتيرة إنجاز قروض المشاريع الصغرى حيث بلغ حجم التحويلات 110 مليون دينار مقابل 87 مليون دينار سنة 2010 أي بزيادة 23 م د وبنسبة تطور تجاوزت 26%. وقد شملت مبالغ هذه التحويلات مبالغ قروض المال المتداول المتأتية من موارد الصندوق الوطني للصناعات التقليدية لتبلغ تباعا 2,6 م د سنة 2010 و7,3 م د سنة 2011 أما من حيث العدد فإن التحويلات خصت 9381 ملف سنة 2011 مقابل 6760 سنة 2010 كان نصيب الصناعات التقليدية تباعا 1733 و 1268. وتقسم المبالغ المحولة بين خلاص المزودين في حدود 73 م د سنة 2011 مقابل 63 م د سنة 2010 وتحويلات لفائدة الباعثين في شكل مال متداول ومصاريف تهيئة بمبلغ 36 م د سنة 2011 مقابل 24 م د سنة 2010 بما في ذلك المبالغ المتأتية من الصندوق الوطني للصناعات التقليدية.

2-1- التوزيع القطاعي للقروض المنجزة:

تفاوتت نسبة تطور المبالغ المحولة من قطاع إلى آخر بين سنتي 2010 و2011 حيث كانت أقصاها لفائدة المهن الصغرى 41% وأدناها 7% لفائدة قطاع الفلاحة. أما بالنسبة للصناعات التقليدية (دون اعتبار قروض منظومة المال المتداول) والخدمات فإن النسبة بلغت تباعا 53 و 21%.

نسبة التطور (%) 2011/2010	2011	2010	القطاع	
			العدد	المبلغ (م.د)
			الفلاحة	
+23,5%	1 202	973	العدد	
+7,4%	11,950	11,127	المبلغ (م.د)	
			الصناعات التقليدية	
+26,3%	235	186	العدد	
+53%	5,827	3,807	المبلغ (م.د)	
			المهن الصغرى	
+55,7%	3035	1 949	العدد	
+41%	31,887	22,599	المبلغ (م.د)	
			الخدمات	
+31,2%	5 137	3 915	العدد	
+21,4%	60,452	49,776	المبلغ (م.د)	

2-2 توزيع الانجاز حسب المستوى التعليمي (انظر الجدول المصاحب)

شهدت المبالغ المحولة لفائدة شريحة أصحاب الشهادات العليا 41 م د سنة 2011 مقابل 46 م د سنة 2010 أي نسبة انخفاض بـ 9,5 % ويؤكد هذا الملاحظة المدرجة أعلاه وهي عزوف هذه الشريحة عن مواصلة انجاز القروض نظرا لتشعبها بالتشغيل في ظل التغييرات الجديدة المرتبطة بالثورة.

نسبة التطور %		2011		2010		
حجم لإستثمار	عدد المشاريع	حجم الإستثمار	عدد المشاريع	حجم الإستثمار	عدد المشاريع	
-9,46	-1,11	41, 778	2 233	46 ,144	2 258	تعليم عالي
66,00	54,79	68, 338	7 376	41,165	4 765	أخرى
26,12	36,82	110, 117	9 609	87, 309	7 023	المجموع

2-3 توزيع الانجاز حسب النوع (انظر الجدول المصاحب)

شهدت تحويلات القروض المسندة لفائدة الذكور ارتفاعا بـ 42 % مقابل انخفاضا بنسبة 5 % بالنسبة لعنصر الإناث. وقد خصت هذه الملاحظة أو المؤشر التحويلات لفائدة المزودين بما يؤكد الصعوبات التي عرفها العنصر النسائي خلال هذه الفترة وهي الحد من حرية وسهولة التنقل خلال الاضطرابات التي شهدتها الثورة.

النسبة	2011	2010	
42%	82, 141	57, 839	نساء
-5,07%	27, 976	29, 470	رجال
	110, 117	87, 309	المجموع

III. الإستخلاص :

3-1- بالنسبة للمشاريع الصغرى:

تمكن البنك خلال سنة 2011 من إستخلاص مبلغ 49,5 م.د أي ما يمثل نسبة 62,2% من جملة المبالغ التي حل أجل خلاصها لنفس السنة والمقدرة بـ 79,6 م.د.

وانخفضت النسبة العامة للإستخلاص إلى 68% مقارنة بـ 69% في موفى ديسمبر 2010 ، أي بنقص يقدر بـ 1% في موفى ديسمبر 2011 .

كما أنه بالمقارنة مع الهدف المرسوم لسنة 2011 و المقدر بـ 87% لم يتمكن البنك من إستخلاص مبلغ يناهز 20 مليون دينار كان بالإمكان إستخلاصها في ظل ظروف أمنية و إقتصادية عادية.

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
62,2	86	84	81,4	79	67,5	نسبة إستخلاصات السنة (%)
-23,8	+2	+2,6	+3,4	+11,5	+10,5	تطور النسبة السنوية (%)
68	69	65,9	62,3	59	55	المعدل العام للإستخلاص (%)
-1	+3,1	3,6	+3,3	+4	+3	تطور النسبة العامة (%)

وتعد سنة 2011 إستثنائية بكل المقاييس نتيجة ما عرفته بلادنا من أحداث تتمثل في ما

يلى:

- أن ما تمّ بذله من مجهود من قبل كافة الخلايا الجهوية في ظل الظروف الصعبة ساهم إسهاما كبيرا و مباشرة في تحسن نسبة الإستخلاص وهو ما نلاحظه من خلال نتائج الثلاثيات الأربعة التي عرفت نسفا تصاعديا نأمل أن يتواصل خلال سنة 2012:

* الثلاثية الأولى: 49,8% .

* الثلاثية الثانية : 59,2% .

* الثلاثية الثالثة: 61% .

* الثلاثية الرابعة: 76,8% .

- إنخفضت نتائج الإستخلاص لسنة 2011 بكافة الخلايا مقارنة مع ما تم تسجيله خلال سنة 2010 و قد كان أدناها بأريانة (6 %) و أقصاها بالقصرين (44 %).
- انقطاع ما يقارب عن 7000 حريف عن الإستخلاص خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 : 34 ألف حريف مقابل 41 ألف سنة 2010.
- إنخفضت عدد حوالات الإستخلاص بما يزيد عن 77 ألف حوالة سنة 2011 مقارنة مع 2010 حيث تم تسجيل 158 ألف حوالة مقابل 236 ألف سنة 2010.
- أضعف نسب الإستخلاص المسجلة شملت قطاع الفلاحة الذي لم تتعد نسبته 46 %، علما أن نفس القطاع سجل 86 % كثاني أحسن نسبة بعد قطاع الخدمات سنة 2010.
- لم تتجاوز نسبة إستخلاص المستفيدين من خريجي التعليم العالي 64 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع نتائج السنة السابقة التي كانت في حدود 85 % .
- تفاوت هام في نتائج الإستخلاص حسب مصدر الملفات حيث كانت في حدود 71 % بالنسبة للملفات الواردة مباشرة على مصالح البنك و 68 % بالنسبة للملفات الواردة عن طريق مصالح التشغيل و دون 45 % بالنسبة للملفات الواردة علينا من قبل مصالح الفلاحة و هو ما يطرح عديد التساؤلات بخصوص تدني نسب إستخلاص هذه الملفات التي لا نعتقد أنها راجعة فقط للعوامل المناخية و أحداث ما بعد الثورة .
- سجلت المشاريع المحدثه وفقا لآلية الإفراق أعلى نسبة إستخلاص بـ 82% وبـ 44 % بالنسبة لبعث المشاريع و تكوين الباعثين CEFE .

2-3 - بالنسبة للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات :

تقدر النسبة العامة للإستخلاص بالنسبة للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات إلى موفى ديسمبر 2011 بـ 83,41 % مقابل 88,4 % سنة 2010. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن مبالغ الإستخلاصات شهدت تحسنا خلال الأشهر الأخيرة حيث تطورت من 2,2 م.د خلال شهر فيفري 2011 إلى 4 م.د خلال شهر ديسمبر 2011. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى ما

عرفته معظم الجمعيات من أحداث نتيجة الوضع الأمني الذي شهدته البلاد بعد أحداث الثورة وأهمها:

- إحتراق مقرات عديد الجمعيات و إتلاف وسائلها،
- غياب العديد من الهيئات المديرة أو توقفها عن النشاط،
- إعتصام أعوان القروض لتحسين أوضاعهم المادية،
- نقص المتابعة الميدانية من قبل أعوان القروض بالجمعيات،
- صعوبة القيام بإجراءات التقاضي لإستخلاص الديون،

وقد حرص البنك خلال سنة 2011 على إعتداد معالجة خصوصية قصد مساعدة الجمعيات على إستئناف نشاطها وتأمين إستمرارية عملها من خلال تمكين بعض الجمعيات من الحصول على قسطين من الإعتمادات المبرمجة لفائدتها دفعة واحدة لتلبية عدد المطالب الواردة عليها ومن خلال تحسيس السلط الجهوية قصد تجديد الهيئات المديرة المتخلفة أو التي تواجه صعوبات.

3-3 : بالنسبة لقروض تمويل إقتناء الحاسوب العائلي :

سجل البنك إلى موفى 2011 نسبة استخلاص عامة ناهزت 95.22% بالنسبة لقروض الحاسوب العائلي للجيل الثاني مقابل 83.78% بالنسبة لقروض الجيل الأول. و قد أسهمت هذه النتائج في تطور نسبة الاستخلاص العامة الخاصة بالجيلين لترتفع من 86.91% سنة 2010 إلى 88.39% سنة 2011 أي بتحسن بحوالي 1.5%.

نسبة الاستخلاص	المبلغ المستخلص (م د)	المبالغ الحال اجلها (م د)	
86.91%	49.586	57.052	إلى موفى 2010
88.38%	54.937	62.154	إلى موفى 2011
104.8%	5351	5102	سنة 2011

IV. النزاعات

بلغت القروض التي حل أجل استخلاصها والتي هي في طور النزاعات 170,165 م د سنة 2011 مقابل 175,426 م د سنة 2010 أي بتراجع قدره 4%. كما ارتفعت جملة المبالغ غير المستخلصة من 96,513 م د في سنة 2010 إلى 97,479 م د في سنة 2011 أي بنقص حوالي 966 أ د متأتية من :

إلى غاية 2010/12/31				إلى غاية 2011/12/31				
نسبة	المبلغ غير	المبلغ الحال	العدد	نسبة	المبلغ غير	المبلغ الحال	العدد	
الاستخلاص	المستخلص (م د)	اجله (م د)		الاستخلاص	المستخلص (م د)	اجله (م د)		
%56,67	9,9	22,9	4149	%48,37	13,8	28,4	4130	الأحكام الصادرة وغير المبلغة
%45,15	26,6	48,5	8675	%37,38	41,3	65,9	8950	الأحكام المبلغة والتي لم تدخل حيز التنفيذ
%48,72	33,7	65,8	11006	%49,82	28,2	56,2	8502	الأحكام التي بصدد التنفيذ
%31,42	26,3	38,3	6165	%32,08	13,3	19,7	3020	الأحكام التي استوفى البنك بشأنها التبعات القانونية

و يمكن أن نفسر هذا الوضع بالظرف العام الذي شهدته البلاد بعد قيام الثورة والذي تواصل طيلة سنة 2011 وأدى إلى استحالة تنفيذ الأحكام سواء لعدم الحصول على أذون وكلاء الجمهورية للاستعانة بالقوة العامة أو لامتناع أعوان الأمن عن المساعدة على التنفيذ. وانعكس هذا التعطيل في الإجراءات على المصاريف القانونية التي ينفقها البنك لفائدة عدول التنفيذ والمحامين حيث تراجعت مبالغها من 515 ألف دينار سنة 2010 إلى 344 ألف دينار سنة 2011.

من جهة أخرى، تولى البنك خلال سنة 2011 إصدار 830 شهادة في رفع اليد وشهادة خلاص بالنسبة لقروض المشاريع الصغرى مقابل 800 شهادة تم إصدارها سنة 2010.

ويعكف البنك على إعداد كراس شروط لاقتناء تطبيقية إعلامية متعلقة بالاستخلاص والنزاعات وذلك لتسهيل متابعة الملفات التي هي في طور النزاعات والإجراءات المتخذة في شأنها بما من شأنه أن يضيف مزيدا من النجاعة والسرعة على عمل البنك من ناحية أولى و لتمكين وحدة الإستخلاص والنزاعات من مواكبة المنظومة الإعلامية البنكية الجديدة من ناحية أخرى.

4- الموارد البشرية والتنظيم وعلاقة البنك بالمحيط

الموارد البشرية

1-1 - تطور عدد الموظفين :

بلغ عدد موظفي البنك إلى غاية موفى ديسمبر 2011: 257 موظفا يتوزعون كما يلي:

حسب مقر العمل :

- 115 عون يمثلون نسبة 44,75% بالمقر الاجتماعي للبنك
- 142 عون يمثلون نسبة 55,2% بالخلايا الجهوية.

حسب الصنف :

النسبة	العدد	
29 %	75	إطارات وإطارات عليا
43 %	111	أعوان التسيير
28 %	71	أعوان التنفيذ
100 %	257	المجموع

وتقدر نسبة التأطير بقراءة 72%.

حسب النوع الاجتماعي :

النسبة	العدد	
59 %	153	رجال
41 %	104	نساء

حسب الفئة العمرية :

النسبة	العدد	
41 %	102	35-35 سنة
39 %	106	45-36 سنة
16 %	41	55-46 سنة
3 %	8	55 ما وفوق

2-1 - التكوين

يعتبر التكوين من الأنشطة البارزة التي يحرص البنك على تدعيمها لتطوير وتأهيل

موارده البشرية وفي هذا الإطار بلغ عدد المستفيدين من مجمل

البرامج التكوينية المنجزة خلال سنة 2011 حوالي 105 موظف باعتمادات جمالية ناهزت 45 أ.د.

كما مثل البنك فضاءا هاما للتربصات التكوينية ولمشاريع التخرج الجامعية حيث احتضنت مصالحه 145 طالبا خلال سنة 2011 .

3-1 - الخدمات الإجتماعية لفائدة الأعوان :

فيما يتعلق بالجانب الإجتماعي تم خلال سنة 2011 إسناد 25 قرضا على موارد صندوق الإعانة الإجتماعية بمبلغ يناهز 394 أ.د.

كما تم خلال نفس السنة إحداث ودادية لأعوان البنك تهدف إلى مزيد تعزيز مختلف الخدمات الإجتماعية الموجهة لموظفي البنك.

التنظيم والإعلامية:

شرع البنك منذ سنة 2007 في وضع منظومة معلوماتية متكاملة وملائمة لحجم نشاطه اقتناها من المجمع المتكون من مؤسستي Medsoft و Manager Partner. وقد باشر مكتب ميدسوفت في وضع منظومته (Unib@nk) وتطويرها وتعديلها مع مصالح البنك حسب خصوصيات نشاطه المتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة ومتابعتها. وللتذكير لم تكن الصيغة الأولى لهذه المنظومة ملائمة لخصوصيات نشاط البنك وقد أدت هذه الوضعية إلى التمديد في الآجال المبرجة للتجربة والتعديل التي تواصلت إلى موفى سنة 2010. وقد تم الشروع في استغلال المنظومة على وجه التجربة وبالتوازي مع التطبيقات المستعملة في النشاط العادي بالنسبة لجميع العمليات المنجزة من قبل الفرع المركزي في مرحلة أولى وبداية من شهر جوان 2011 ثم تعميمه على المصالح المركزية وكافة الخلايا الجهوية بين شهري أكتوبر وديسمبر 2011.

وقام البنك خلال شهر ديسمبر 2011 بتحيين نظم الإستغلال بالحواسيب واتخذ التدابير اللازمة لضمان سلامة المنظومة الجديدة وفي 31 ديسمبر 2011 تم ترحيل كل

المعطيات المتوفرة بالبنك ووضع هذه المنظومة حيز الإستغلال الفعلي بداية من مفتح السنة الجارية.

ويسعى البنك إلى رسم سياسة عامة تهدف إلى صيانة النظام المعلوماتي وتحديثه وحمايته سواء على مستوى توفير التجهيزات والمنظومات المعلوماتية أو التحكم فيها كما وضع لذلك ميثاقا للسلامة المعلوماتية وباستغلال منظومة Unib@nk . وبذلك يتوق البنك من خلال ذلك إلى:

- ضمان نظام محاسبي مطابق للمعايير المعتمدة يعكس بوفاء الوضعية المالية للبنك،
- الحصول عند الطلب على المعلومات والقوائم المالية وهو ما يساعد على اتخاذ القرارات بالسرعة اللازمة،
- تسهيل تحويل الخلايا الجهوية إلى فروع بنكية،
- تكثيف متابعة حفاء البنك ومعاودة نشاطهم والإستجابة بالسرعة الكافية إلى حاجياتهم المتصلة بدورة استغلال مشاريعهم.

علاقة البنك مع المحيط

تولى البنك خلال سنة 2011 دراسة 1137 عريضة وردت عليه من مختلف الأطراف وخاصة من الحرفاء والمزودين .

كما قام بالمشاركة في أغلب الندوات الجهوية والوطنية المتعلقة ببعث المؤسسات وتنشيط الإستثمار الخاص ودعم التشغيل وكذلك المشاركة في المعارض والصالونات ذات الصلة فضلا عن الحضور في مختلف الفضاءات الإعلامية لتوضيح محتوى الخدمات التي يوفرها وأساليب تدخله وللإجابة عن استفسارات المواطنين من طالبي القروض أو من الباعثين الممولين من قبله.

5- القوائم المالية

الموازنة

(بالألف دينار)

2011	2010	
		الأصول
3 403	3 307	الخبزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخبزينة العامة
3 309	9 008	مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية
634 483	573 865	مستحقات على الحرفاء
2 891	2 891	محفظة سندات الاستثمار
7 311	7 649	الأصول الثابتة
14 186	11 790	أصول أخرى
665 583	608 510	المجموع
		الخصوم والأموال الذاتية
		الخصوم
2 955	3 435	البنك المركزي وحج البريدية
6 285	3 602	المؤسسات المالية والبنكية
4 554	3 173	ودائع وأموال الحرفاء
574 786	522 116	موارد خصوصية
35 334	30 984	خصوم أخرى
623 914	563 310	مجموع الخصوم
		الأموال الذاتية
40 000	40 000	رأس المال
3 908	3 348	الإحتياطيات
1 344	1 280	أرباح مؤجلة
(3 583)	572	نتيجة الفترة
41 669	45 200	مجموع الاموال الذاتية
665 583	608 510	مجموع الخصوم والأموال الذاتية

التعهدات خارج الموازنة

(بالآلاف الدينار)

2011	2010	
84	84	كفالات و ضمانات مقدمة
-	-	التزامات مقدمة
84	84	مجموع الخصوم المحتملة
33 586	28 249	تعهدات التمويل المقدمة
695	695	تعهدات على الأسهم (مساهمات غير محررة)
34 281	28 944	مجموع التعهدات المقدمة
-	-	التعهدات التمويل المقبولة
449 198	385 762	ضمانات مقبولة
449 198	385 762	مجموع التعهدات المقبولة

قائمة النتائج

(بالآلاف دينار)

2011	2010	
15 115	15 341	إيرادات الإستغلال البنكي
11 500	12 486	فوائد دائنة ومداخيل مماثلة
450	809	عمليات مع البنوك
11 050	11 677	عمليات مع الحرفاء
13	104	أرباح متأتية من محفظة سندات تجارية وعمليات مالية
3 602	2 751	عمولات
<1 370>	<1 483>	أعباء الإستغلال البنكي
<1 359>	<1 475>	فوائد مدينة
<11>	<8>	خسارة على حافظة السندات والعمليات المالية
13 745	13 858	النتاج البنكي الصافي
<4 888>	<949>	مخصصات المدخرات
2	2	إيرادات إستغلال أخرى
<8 987>	<7 991>	الأجور
<2 939>	<3 455>	أعباء الإستغلال العامة
<740>	<666>	مخصصات الإستهلاكات
<3 807>	799	نتيجة الإستغلال
240	53	ربح/خسارة متأتي(ة) من إيرادات أخرى
<16>	<280>	الأداء على الشركات
<3 583>	572	نتيجة الأنشطة العادية
-	-	ربح/خسارة متأتي(ة) من عناصر طارئة
<3 583>	572	النتيجة الصافية
<309>	<614>	تغيرات محاسبية
<3 892>	<42>	النتيجة الصافية بعد التغيرات المحاسبية

جدول التدفقات النقدية

2011	2010	
		نشاط الاستغلال
14 349	15 434	مداخيل الاستغلال البنكي
<36>	<17>	أعباء الإستغلال البنكي
-	-	إيداعات أو سحبيات لدى مؤسسات مالية وبنكية أخرى
<69 954>	<54 020>	اقرضات و تسبيقات أو تسديد ديون وتسيقات لفائدة الحرفاء
<1 381>	359	إيداع أو سحب ودائع الحرفاء
<8 036>	<8 600>	مبالغ محولة لفائدة العاملين بالبنك وفائدة مدينين آخرين
<1 652>	<4 897>	تدفقات نقدية أخرى متأتية من نشاط الإستغلال
<254>	<288>	الأداء على الشركات
<66 964>	<52 029>	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستغلال
		نشاط الإستثمار
-	-	فوائد ومربح متأتية من محفظة الإستثمار
-	<696>	شراءات أو بيوعات محفظة الإستثمار
<25>	<829>	شراءات أو بيوعات أصول ثابتة
<25>	< 1 525>	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستثمار
		نشاط التمويل
<3 786>	<5 862>	تسديد ديون
62 969	65 728	زيادة أو انخفاض الموارد الخصوصية
59 183	59 866	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط التمويل
<7 806>	6 312	تغيرات صافية في السيولة المالية و ما يعادلها خلال السنة المالية
5 278	<1 034>	السيولة المالية وما يعادلها في مفتتح السنة المالية
<2 528>	5 278	السيولة المالية وما يعادلها في نهاية السنة المالية

6- تقرير مراقبي الحسابات

التقرير العام لمراقبي الحسابات

السنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2011

المحاذير والمادة مساهمي البنك

في نطاق إنجاز مهمة مراقبة الحسابات التي تم تكليفنا بها من طرف الجمعية العامة، قمنا بالتدقيق في كل من الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم المالية للبنك التونسي للتضامن بالنسبة للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2011.

هذه القوائم المالية تبرز مجموعا صافيا للموازنة قدره 665 583 ألف دينار ونتيجة سلبية للسنة المحاسبية قدرها 3 583 ألف دينار وتغيرا سلبيا للتدفقات النقدية يبلغ 7 806 ألف دينار.

1. مسؤولية هيكل الإدارة والتصرف في إعداد وعرض القوائم المالية

إن إعداد وتقديم قوائم مالية مطابقة للمعايير المحاسبية التونسية هو من مسؤولية هيكل الإدارة والتصرف بالبنك. وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتركيز ومتابعة رقابة داخلية تمكن من إعداد وعرض قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية. كما تشمل إختيار وتطبيق الطرق المحاسبية المناسبة وضمان تحديد تقديرات محاسبية منطقية إزاء مختلف الحالات الممكنة.

2. مسؤولية مراقبي الحسابات

تقتصر مسؤوليتنا على إبداء رأي مستقل حول القوائم المالية إستنادا إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. وقد قمنا بمهمة المراقبة وفقا للمعايير الدولية التي تتطلب أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية.

ويستوجب تدقيق القوائم المالية القيام بإجراءات لغاية الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية. ويرتكز إختيار هذه الإجراءات وتقييم إحتمال وجود إخلالات ناتجة عن غش أو عن أخطاء، على تقييم مراقب الحسابات لنظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد وتقديم القوائم المالية مما يمكنه من تحديد إجراءات التدقيق الملائمة للظروف دون أن يكون الهدف من ذلك إبداء رأي حول فاعلية هذا النظام.

كما يشمل التدقيق فحصا، على أساس إختباري، للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالقوائم المالية وتقييما للمبادئ المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي إستندت إليها إدارة البنك وكذلك تقييما للعرض الإجمالي للقوائم المالية. وفي اعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساسا معقولا للرأي الذي نبديه.

3. ترتيب الأصول وتقييم الأخطار

3-1 عملا بما ورد بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 والنصوص التي نفتحته وتمتمته قمنا بالنتيبت من ترتيب أصول البنك التونسي للتضامن وتقييم الأخطار المتعلقة بهذه التعهدات بتاريخ 31 ديسمبر 2011.

3-2 تم بترتيب أصول البنك التونسي للتضامن طبقا لمناشير البنك المركزي والعرف المعتمد في القطاع المالي. وتبلغ الأصول المرتبة الى غاية 31 ديسمبر 2011 ما قيمته 358 811 ألف دينار من بينها 624 273 ألف دينار بعنوان تعهدات خارج الموازنة.

3-3 تبلغ قيمة المدخرات الجماعية المحددة من طرف البنك التونسي للتضامن 1 064 ألف دينار بعنوان سنة 2011 وذلك طبقا لمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 2-2012 بتاريخ 11 جانفي 2012.

3-4 لقد تم تقييم المخاطر المتعلقة بجميع تعهدات البنك التونسي للتضامن حالة بحالة بتاريخ 31 ديسمبر 2011 وذلك بالإعتماد على الوثائق المتوفرة.

3-5 تقدر المخاطر المتعلقة بتعهدات البنك التونسي للتضامن بعنوان سنة 2011 بـ 19 834 ألف دينار. و تبلغ المدخرات المتعلقة بهذه المخاطر إلى غاية 31 ديسمبر 2011 ما قيمته 19 834 ألف دينار.

3-6 تغطي الأموال الذاتية للبنك التونسي للتضامن 73,38 بالمائة من الأصول المرتبة إلى غاية 31 ديسمبر 2011.

4. الرأي حول القوائم المالية

يتضمن رأينا حول القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير التحفظات التالية :

4-1 مثل ما هو مشار إليه بالإيضاحات حول القوائم المالية إيضاح (3-3, 3, صفحة عدد 23) أفضت المقاربة بين معلومات التطبيق الإعلامية للتصرف في قروض المشاريع الصغرى و قروض الحاسوب العائلي من جهة و المعلومات الواردة بالحسابات من جهة أخرى إلى فوارق إيجابية بقيمة 924 ألف دينار و فوارق سلبية بقيمة 309 ألف دينار .

ولا يمكننا حاليا تقييم انعكاسات تصفية هذه الفوارق على بنود القوائم المالية.

4-2 مثل ما هو مشار إليه بالإيضاحات حول القوائم المالية إيضاح (3-1-1 و 1-1-4 , صفحة عدد 21 و 28)، فإن عملية المقاربة لأرصدة الحسابات الجارية البريديّة الدائنة والمدينة والبالغة على التوالي 2 942 ألف دينار و 2 804 ألف دينار أفرزت مبالغ قديمة عالقة غير مبررة لصالح وعلى البنك التونسي للتضامن تبلغ على التوالي 52 948 ألف دينار و 51 376 ألف دينار. وقد قام البنك بتكوين مدّخرات بعنوان هذه المبالغ القديمة والعالقة بقيمة 467 ألف دينار من بينها 27 ألف دينار تخصّ سنة 2011.

لذلك فإنّه لا يمكننا تحديد مدى تأثير تبرير وتصفية المبالغ العالقة المشار إليها أعلاه على بنود القوائم المالية.

4-3 لم يقيم البنك بإعداد جدول مقارنة للحساب البنكي المخصّص لمنظومة الحاسوب العائلي - « STB » و « PC Familial » و يبرز هذا الحساب بتاريخ 31 ديسمبر 2011 رصيد محاسبي دائن بما قدره 1 221 ألف دينار مقابل رصيد دائن بـ 11 ألف دينار على مستوى كشف الحساب البنكي.

ولم تمكّننا أعمالنا من التأكد من مدى صحّة الرصيد المحاسبي لهذا الحساب لذا فإنّه يمكن أن يكون لتبرير وتصفية العمليات العالقة بالحساب البنكي لمنظومة الحاسوب العائلي تأثير هام على بنود القوائم المالية.

4-4 مثل ما هو مشار إليه بالإيضاحات حول القوائم المالية إيضاح (3-6) وإيضاح (3-5-4) تظهر حسابات "التعديل الدائنة والمدينة" وحسابات "التأمين واجبة الدفع" أرصدة غير مبررة لم يتمّ تصفيتها بعد. ومن ناحية أخرى، تبرز "الحسابات الداخلية بين فروع البنك" أرصدة دائنة ومدينة لم يتمّ تصفيتها تبلغ قيمتها على التوالي في موفى شهر ديسمبر 2011، 6 026 ألف دينار و 23 ألف دينار. وتحتوي هذه الحسابات على عمليات عالقة دائنة ومدينة كان البنك قد شرع منذ سنوات في تبريرها وتطهيرها مما مكّنه من حصر مجموع العمليات العالقة التي تستوجب أعمال تبرير وتطهير إضافية في موفى شهر ديسمبر 2011 ما قدره 121 334 ألف دينار بالنسبة للعمليات العالقة الدائنة وما قدره 115 332 ألف دينار للعمليات العالقة المدينة.

ولا يمكننا حاليا تحديد مدى تأثير تبرير وتصفية أرصدة هذه العمليات العالقة على بنود القوائم المالية.

4-5 مثل ما هو مشار إليه بالإيضاحات حول القوائم المالية إيضاح (5-1-2)، لم يقيم البنك بتحديد الوقائع اللاحقة لتاريخ ختم القوائم المالية المتعلقة بالقروض التي تستوجب القيام بتعديلات تهم الفوائد الغير مدفوعة والمدخرات المتعلقة بالمستحقات المرتبة أو تستوجب تدوين ملاحظات تكميلية طبقا لمقتضيات المعيار المحاسبي عدد 14 "الوقائع والأحداث اللاحقة لختم السنة المحاسبية". وتمثل هذه الوضعية حدّا وحصرا لأعمال ولا تمكّننا بالتالي من تحديد المداخل اللاحقة لتاريخ ختم القوائم المالية بصفة دقيقة

وتأثير ذلك على النتيجة الصافية للسنة المحاسبية. مع العلم وأنّ هذه الإيرادات بلغت بالنسبة للسنة الفارطة 527 ألف ديناراً.

5. وحسب رأينا وباستثناء ما تمّ ذكره من الفقرة 4-1 إلى الفقرة 4-5، فإنّ القوائم المالية للبنك التونسي للتضامن لسنة 2011 تعبر بصورة حقيقية وصادقة وتمثل بأمانة كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للبنك التونسي للتضامن ونتيجة نشاطه وتدقيقاته النقدية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2011 طبقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات.

6. ملاحظة ما بعد الرأي

وبدون التأثير على رأينا حول القوائم المالية الذي أبديناه سابقاً، نلف أنظاركم إلى أنّ اعتماد المذكرة الخاصة بمؤسسات القرض عدد 08-2012 أفضى إلى نسب مدخرات جماعية أرفع من النسب الدنيا الخاصة بكلّ مجموعة متجانسة. وقد إرتأى البنك اعتماد النسب الدنيا ممّا أدى إلى تقليص مبلغ المدخرات الجماعية المسجلة ضمن أعباء السنة المحاسبية.

7. الفحوص الخاصة

7-1 لقد قمنا بأعمال الفحوص الخاصة كما ينصّ عليها القانون والمعايير المهنية. وإعتماداً على فحوصنا فإنّه ليس لدينا ملاحظات حول أمانة المعلومات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة لسنة 2011 ومطابقتها مع القوائم المالية.

7-2 وعملاً بمقتضيات الفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالفحوصات الضرورية وليس لدينا من ملاحظات حول إجراءات مسك حسابات الأوراق المالية ومدى تطابقها مع مقتضيات الأمر المذكور أعلاه.

7-3 وعملاً بمقتضيات الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية والفصل 3 (جديد) من القانون عدد 94-117 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994. قمنا بتقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية وسجلنا في هذا الإطار وجود بعض النقائص التي يمكن أن تؤثر على فاعلية هذا النظام. وقد تمّ تضمين مختلف ملاحظتنا بتقريرنا حول نظام الرقابة الداخلية الذي نعتبره متممًا لهذا التقرير.

وتتمثل أهمّ النقائص المسجلة في النقطتين التاليتين :

- عدم إدماج تطبيقية التصرف في القروض مع تطبيقية المحاسبة ممّا ينجّر عنه عدم تطابق بعض المعطيات المنتجة ؛
- غياب ضبط للبرامج المعلوماتية بهدف تحديد وتسجيل المعطيات الخاصة بالقروض المسندة وفقاً لمصادر التمويل ممّا لا يمكن البنك من تحديد الإسخلاصات والمبالغ غير المستخلصة والفوائد والعمولات الخاصة بكلّ مصدر تمويل وهذه الوضعية تزيد من مخاطر عدم إحترام بعض الإلتزامات تجاه ممولي البنك.

عن الشركة العالمية للتصرف
والتدقيق "إماك"
عبد الرزاق الصويحي

عن مجمع د.د. أف أوديت ومكتب
حسين قمره
سليم فريعة

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات السنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2011

السّجّات والمادة مساهمي البنك

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات الخاصة بالسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 والتي تمّ تكليفنا بها من طرف الجمعية العامة العادية وتطبيقا لمقتضيات الفصل 200 جديد وما يليه من مجلة الشركات التجارية والفصل 29 من القانون عدد 65-2001 المؤرّخ في 10 جويلية 2001 المتعلّق بمؤسّسات القرض. نفيديكم علما في ما يلي بالعمليات والإتفاقيات المتعلقة بالسنة المحاسبية 2011.

تتمثّل مسؤوليتنا في التأكد من الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة للعمليات والإتفاقيات المبرمة وكذلك صحة تسجيلها بالقوائم المالية. ولا تشمل مهمتنا البحث على وجود مثل هذه الإتفاقيات أو العمليات بل تقتصر على إعطاء معلومات حول فحواها وخصوصيتها وذلك إستنادا على أعمال التدقيق التي قمنا بها والمعطيات التي وفرتها لنا الشركة ودون إبداء رأينا حول جدواها أو منفعتها. وعليكم تقدير فائدة إبرام هذه الإتفاقيات وإنجاز هذه العمليات من أجل المصادقة عليها.

1. الإتفاقيات والعمليات المنجزة حديثا

لم يحطنا مجلس إدارتكم علما بوجود إتفاقيات منجزة حديثا تدخل في إطار الفصل المذكور أعلاه.

2. عمليات منجزة ومتعلّقة باتفاقيات سابقة

تواصل خلال سنة 2011 تنفيذ إتفاقيّة التصرّف في خط تمويل القروض الصغرى وإتفاقيّة التصرّف في موارد الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى. وقد بلغ مجموع العمولات التي تقاضاها البنك ما يلي :

- عمولات تحصلّ عليها البنك بعنوان التصرّف في خط تمويل القروض الصغرى المسندة من قبل الدولة ما قدره 819 ألف دينار؛

- عمولات تحصلّ عليها البنك بعنوان التصرّف في موارد الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى المسندة من قبل الدولة بقيمة 3 338 ألف دينار.

3. واجبات والتزامات البنك تجاه مسيريهيها

1.3. واجبات والتزامات البنك تجاه الرئيس المدير العام والمديران العامين المساعدان كما نصّ عليه

الفصل 200 جديد § II 5 من مجلة الشركات التجارية.

- حدّد أجر الرئيس المدير العام كما نصّ عليه الأمر المؤرّخ في 14 أوت 2009 والأمر المؤرّخ

في 15 سبتمبر 2010 والصادر عن السيد وزير المالية، كما يلي:

(المبلغ بالآلاف بالدينار)

الرئيس المدير العام من 1 جوان إلى 31 ديسمبر 2011	الرئيس المدير العام من 1 جانفي إلى 31 ماي 2011	
47,00	28,70	اجر سنوي خام
4,06	2,42	المساهمات الإجتماعية للمؤجر

8,09	5,79	مجموعة من الإمتيازات تشمل : <ul style="list-style-type: none"> سيارة وظيفية وقع إقتناءها سنة 2011 بمبلغ 69 ألف دينار وبلغ مجموع إستهلاكاتها خلال سنة 2010 ما قدره مقتطعات وقود خدمات هاتفية
450 لتر في الشهر في حدود 2000 وحدة أساسية بعنوان كل ثلاثة أشهر	450 لتر في الشهر في حدود 2000 وحدة أساسية بعنوان كل ثلاثة أشهر	

- حدّد أجر المدير العام المساعد الأول المباشر لوظيفته من 1 جانفي 2011 إلى 30 أفريل 2011 كما نصّ عليه محضر إجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 28 جويلية 1999، كما يلي :

(المبلغ بالآلاف بالدينار)

8,85	أجر سنوي خام
19,75	منح مسندة
1,51	المساهمات الإجتماعية للمؤجر

2,47	مجموعة من الإمتيازات تشمل : <ul style="list-style-type: none"> سيارة وظيفية وقع إقتناءها سنة 2007 بمبلغ 37 ألف دينار وبلغ مجموع إستهلاكاتها خلال الفترة المذكورة أعلاه ما قدره مقتطعات وقود خدمات هاتفية
360 لتر في الشهر 50 دينار بعنوان كل ثلاثة أشهر	

- 2.3. واجبات والتزامات الشركة تجاه مسيريتها كما تبين لنا من خلال مراجعة القوائم الماليّة المختومة في 31 ديسمبر 2011.

المدير العام المساعد الثاني		المدير العام المساعد الأول		الرئيس المدير العام		
الخصوم في 31 ديسمبر 2011	ايعاء السنة المحاسبية	الخصوم في 31 ديسمبر 2011	ايعاء السنة المحاسبية	الخصوم في 31 ديسمبر 2011	ايعاء السنة المحاسبية	
	24,76		33,69	5,38	94,86	الإمتيازات على المدى القصير
-	-	-	-	16,86	-	الإمتيازات بعد إنتهاء الخدمة
-	-	-	-	-	-	إمتيازات أخرى طويلة المدى
-	-	-	-	-	-	تعويضات إنتهاء عقد العمل
-	-	-	-	-	-	دفعوات في شكل أسهم
	24,76		33,69	22,24	94,86	المجموع

ومن ناحية أخرى، فإن أعمالنا لم تفرز وجود عمليات أخرى تدخل في مجال الفصلان المشار إليهما أعلاه.

عن الشركة العالمية للتصرف
والتدقيق "إماك"
عبد الرزاق الصويحي

عن مجمع د.د. أف أوديت ومكتب
حسين قمره
سليم فريجة

7- قرارات الجلسة العامة العادية 2012-11-30

القرار الأول:

إنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتضامن المنعقدة بتاريخ 30 نوفمبر 2012، إذ تسجل عدم إنعقادها في الأجل القانونية الخاصة بشركات المساهمة العامة، فإنها تصادق على هذا التأخير بإعتباره لا يسبب أي ضرر لمصالح المساهمين وتبرأ إبراء تاما وكاملا وبدون تحفظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوصه.
تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثاني:

إنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتضامن المنعقدة بتاريخ 30 نوفمبر 2012 بعد إطلاعها على:

– تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية المتعلقة بنشاط البنك المختوم في 31 ديسمبر 2011،

– تقرير مراقبي الحسابات (العام والخاص) المتعلقين بنفس السنة.

تسجل إطلاعها على ما جاء في تقارير مراقبي الحسابات وتصادق على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2011 كما وقع عرضها عليها.
تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثالث:

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2011 توافق على الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها بالفصل 200 جديد من مجلة الشركات التجارية والفصل عدد 29 من القانون 65 لسنة 2001 المتعلق بمؤسسات القرض.
تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الرابع:

إنّ الجلسة العامّة العادية تبرئ إبراء تامًا وكاملا وبدون تحفظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوص ممارسة مهامهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنسبة للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2011.
تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الخامس:

تقرر الجلسة العامّة العادية، بناء على اقتراح مجلس الإدارة، تخصيص نتائج سنة 2011 على النحو التالي:

2011	السنة المالية	((المبلغ بالدينار))
-3 582 743,895		نتيجة الفترة (خسارة)
1 653 130,817	(+)	مجموع الأرباح المؤجلة قبل تخصيص نتيجة الفترة
-309 051,593	(-)	تأثيرات التغييرات المحاسبية (Effets des modifications) (comptables)
-2 238 664,671	(=)	المجموع قبل اقتطاع الاحتياطي القانوني
-	(-)	الاحتياطي القانوني (5%)
-	(-)	صندوق الإعانة والحيطة الاجتماعية (الصندوق الاجتماعي)
-2 238 664,671	(=)	النتائج المؤجلة في نهاية الفترة

تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السادس:

عملا بأحكام الفصل 19 من النظام الأساسي للبنك، تصادق الجلسة العامة العادية على تعيين:

- السيد محمد كعنيش عضوا بمجلس الإدارة تعويضا للسيد حافظ الغربي؛
- السيدة نجوى بالحاج عضوا بمجلس الإدارة تعويضا للسيد سمير لزعر؛
- السيد التيجاني علجان عضوا بمجلس الإدارة تعويضا للسيد محمد النادري؛
- السيدة سامية عمامو عضوا بمجلس الإدارة تعويضا للسيد بوزيد فارس.

وذلك للفترة المتبقية من مدة عضويتهم التي تنتهي بانعقاد هذه الجلسة العامة التي ستنتظر في حسابات سنة 2012.

تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السابع:

عملا بالفصل 28 من القانون الأساسي وبالفصول 2 و3 من قرار وزير المالية والتجارة والسياحة والصناعات التقليدية المؤرخ في 28 فيفري 2003 الذي يضبط مرتبات مراقبي الحسابات،

وتبعا لضرورة تدقيق حسابات أرصدة الإفتتاح من قبل مراقبي الحسابات بعد الإنطلاق في إستغلال النظام المعلوماتي الجديد للبنك بداية من 2 جانفي 2012،

ونظرا لأن هذه الأشغال تتطلب حجما إضافيا لتدخلات مراقبي الحسابات في إطار مهمتهما الأصلية، وتمثل بالتالي أشغال تدقيق خصوصية إضافية،

وبناء على تقدير هذه الأشغال من قبل مراقبي الحسابات في حدود ما قيمته 14000 دينار،

وبناء على إقتراح مجلس الإدارة، تصادق الجلسة العامة العادية على إسناد مرتبات إضافية

لفائدة مراقبي الحسابات لا تتجاوز ما قدره 14 000 دينار بدون إعتبار الأداء على القيمة

المضافة مقابل القيام بهذه الأشغال خلال السنة المحاسبية 2012.

تمّت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثامن:

تقرر الجلسة العامة العادية إسناد مكافآت حضور لفائدة أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم المتعلق بالسنة المالية 2011. وتحدد قيمتها بـ 5000 دينار لكل عضو. تمت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية المساهمين الحاضرين الممتلكين لـ 50,9% من رأس المال وإعترض مساهم واحد يمتلك 1,25%.

القرار التاسع:

لمجابهة حاجياته الآنية من الموارد المالية، ترخص الجلسة العامة العادية لمجلس إدارة البنك في الاقتراض من الخارج وفي إصدار قرض أو عدة قروض رقاعية بالسوق المحلية في حدود مبلغ جملي لا يتجاوز 30 مليون دينار خلال الفترة الممتدة بين تاريخ الاجتماع الحالي والاجتماع المقبل الذي سوف تخصصه الجلسة العامة للنظر في نتائج السنة المالية 2012.

وتكلف مجلس الإدارة بضبط مبلغ القرض أو القروض وطريقة وشروط إصدارها. تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار العاشر والأخير:

إنّ الجلسة العامّة العادية تفوّض كلّ التّفوذ وكلّ الصّلاحيّات اللازمّة لحامل مضمون أو نظير من محضر الجلسة ليقوم بجميع الإيداعات والنّشر التي يقتضيها القانون. تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.